ردّ موحّد حول تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جنوب شرق آسيا

وضع هذا الردّ الموحد استنادًا إلى الأبحاث التي أجراها فريق شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة (iKNOW Politics) والمساهمات التي قدّمتها الخبيرات في الشبكة: نيليا أغبون، وهي المديرة الوطنية المقيمة لبرامج "ميندناو" في المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)، وأناميكا راي، وهي مديرة البرنامج المقيمة في نيبال في المعهد الديمقراطي الوطني، ومانداف سادشيفا (بالتعاون مع فريق صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في بانكوك)، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM).

السؤال

"ما هي بعض الأمثلة والوثائق ودراسات الحالات المتعلقة بعمليّة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التشريعات في جنوب شرق آسيا؟" – صونيا بالميري، فييتنام

المقدّمة

لاقى مفهوم مراعاة المنظور الجنساني رواجًا واسعًا منذ أواخر التسعينات. وتتعدّد وجهات النظر بين المنظمات الدولية والحكومات حول تعريف مفهوم "تعميم مراعاة المنظور الجنساني"، ومنها تعريف المفوّضية الأوروبية وهو الأكثر شيوعًا:

"إن تعميم مراعاة المنظور الجنساني هو إدماج المنظور الجنساني في كل مرحلةٍ من العمليات السياسية، أفي مرحلة تصميمها أم تطبيقها أم مراقبتها أم تقييمها، وذلك بهدف تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة. وهو يقضي بتقييم تأثير السياسات على حياة الرجل والمرأة وموقع كل منهما، إضافةً إلى الإضطلاع بمسؤولية تصحيحها عند الضرورة. إنه السبيل لترجمة المساواة بين الجنسين إلى واقع ملموس في حياة المرأة والرجل ما يتيح المجال أمام الجميع ضمن المنظمات والمجتمعات للمساهمة في عملية وضع رؤية موحدة للتنمية البشرية المستدامة وترجمتها على أرض الواقع."

بات تعميم مراعاة المنظور الجنساني جزءًا لا يتجزأ من عمليّة التحول نحو الديمقراطية في جنوب شرق آسيا، ولطالما اعتبرته المنظمات الدولية والحكومات والمنظمات والمجموعات النسائية غير الربحية في معظم بلدان المنطقة أداةً أساسية لتحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة وروّجت له.

يلقي الردّ الموحد هذا الضوء على اللاعبين المذكورين أعلاه ومساهماتهم في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والتشريعات الوطنية في بلدان جنوب شرق آسيا.

الإتفاقيات والمعاهدات الدولية

خلال العقد الماضي، وقّع عددٌ كبير من البلدان في العالم على منهاج عمل بيجين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وعدد من الإتفاقيات والمعاهدات الدولية الرامية إلى الوقاية من العنف ضد المرأة وإرساء المساواة بين الجنسين على كافة المستويات. صادقت بلدان جنوب شرق آسيا على عددٍ كبير من الإتفاقيات الدولية هذه، إذ وقّعت بنغلاديش وكامبوديا وإندونيسيا ونيبال والفيليبين وسريلانكا وتايلندا وتيمور الشرقية اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ولم تكتفِ بلدان جنوب شرق آسيا بالإنضمام إلى هذه الإتفاقيات الدولية بل استخدمتها أيضًا أساسًا لتشريعاتها الوطنية وأطرها السياسية. أشارت نيليا أغبون، وهي خبيرة في شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة (iKNOW Politics) و المديرة الوطنية المقيمة لبرامج "ميندناو" في المعهد الديمقراطي الوطني (*NDI*)، إلى أن ممثلي الفيليبين يعملون حاليًا على وضع *ميثاق* للنساء يهدف إلى أن يتوافق وأحكام السيداو، وتتم صياغته ليكون قانونًا شاملاً للقضاء على التمييز ضد المرأة. (ن. أغبون. رأي الخبراء. 2008)

من جهةٍ أخرى، تضطلع المنظمات الدولية بدورٍ إستباقي إذ تحرص على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الخطط والبرامج الوطنية والدولية التي تستهدف جنوب شرق آسيا. على سبيل المثال، في بنغلاديش، قدّم بعض الجهات المانحة الدولية الأموال بهدف توظيف مستشارٍ دولي يُعنى بتقييم مدى إدماج منظور المساواة بين الجنسين في "ورقة استراتيجية الحد من الفقر" (IPRSP). وفي الهند، يترأس فريق العمل ما بين الوكالات المعني بالجنسانية والتنمية (IAWG) الجهود لتحقيق المساواة بين الجنسين على المستوى الوطني، وبخاصة من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات التخطيط الحكومية الأساسية. (دليل الموارد للمجموعات المعنية بالجنسانية. 2005. ص. 56).

التحديات:

صحيح أن المعاهدات والإتفاقيات الدولية تركت أثرًا إيجابيًا على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرامج والسياسات الوطنية، إلاّ أن الحواجز ما زالت قائمةً على طريق وضع برامج تعميم مراعاة المنظور الجنساني الفعالة. اعتبر الخبراء من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) أنه نظرًا للفهم المحدود لقضايا المساواة بين الجنسين وعدم التمييز وهي مختلفة عن المساواة الموضوعية، قد تمسي التشريعات، التي يبدو أنها تلبي حاجات المرأة وتعزز مصالحها، أداةً لحماية مساواةٍ ليست إلا شكليّة. (م. سادشيفا. رأي الخبراء. 2008)

الحكومات والتشريعات

"تشكّل خطط أو سياسات العمل الوطنية تفويضًا رسميًا للعمل، ويمكن استخدامها لقياس التقدّم وتقييم النتائج." (أ. نايمانيس. ص. 67)

يرتدي التفويض الرسمي أهميةً بالغة في بلدان جنوب شرق آسيا حيث تؤدي الحكومات دورًا أساسيًا في رسم ديناميكيات الحياة العامة والحياة السياسية. وللمؤسسات الحكومية دورٌ ريادي في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأطر السياسية والتشريعية الوطنية، وتدفعها أسباب عدّة لتعزيز مراعاة المنظور الجنساني، منها اكتساب احترام الأسرة الدولية واحتلال مكانة فيها، ومعالجة المشاكل الإجتماعية السياسية المهمة بهدف تحفيز التنمية الإقتصادية إضافةً إلى إرساء الديمقراطية في المنطقة ككل.

وبعد التوقيع على الإتفاقيات الدولية والبروتوكولات الإقليمية، ترى الحكومات نفسها ملزمةً بوضع البرامج والتشريعات المراعية للجنسانية. وللوفاء بإلتزاماتها الدولية، تبدي الحكومات استعدادًا أكبر لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والتشريعات الوطنية. على سبيل المثال، اعتمدت الفيليبين "قانون اعتمادات الميزانية العام" في سنة 1998 الذي يلزم الوكالات الحكومية بتخصيص مبلغ من اعتماداتها إلى المشاريع التي تهدف إلى معالجة شؤون الجنسانية. ويشكّل القانون هذا حافزًا أساسيًا لتعمل الوكالات الحكومية على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملها وتعتمد مقاربات مراعية للجنسانية كجزءٍ أساسي في برامجها.

كما قامت الحكومات في جنوب شرق آسيا بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في تشريعاتها من خلال معالجة المشاكل الإجتماعية الأساسية في بلدانها. ولعلّ خير مثال على ذلك يتمثّل بتكريس حقّ المرأة بتملّك الأراضي وبالميراث المتساوي في جنوب شرق آسيا، وهو حقّ كان محدودًا لا بل محجوبًا عنها في بعض البلدان ولم يحظَ بالإعتراف إلا مؤخرًا. واعتمدت الحكومات، بهدف معالجة الوسائل الأساسية هذه والأنماط السائدة، مجموعةً من القوانين والأنظمة التي تمنح المرأة الحق بأن تتملّك الأراضي وأن ترث الأملاك من زوجها أو أي فردٍ آخر من أسرتها. على سبيل المثال، إعتمدت الجمعية الوطنية في فييتنام "القانون حول المساواة بين الجنسين" في تشرين الثاني/نوفمبر 2006، وراجعت "القانون حول الأراضي" سنة 2005، لتمنح المرأة الحق بتملّك الأراضي والحرص على ذكر اسمها على صكوك الأراضي.

إلى ذلك، أصبح تعميم مراعاة المنظور الجنساني جزءًا من عملية التحوّل نحو الديمقراطية في جنوب شرق آسيا في بداية التسعينات. قالت أناميكا راي، وهي خبيرة في شبكة iKNOW Politics ومديرة البرنامج المقيمة في نيبال في المعهد الديمقراطي الوطني، إن الحكومة في نيبال قد أحرزت تقدمًا لافتًا منذ استعادة الديمقراطية في سنة 1990 في مجال اعتماد المبادرات السياسية ومختلف التدابير الآيلة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. وتشمل بعض هذه المبادرات السياسية تأسيس وزارة شؤون المرأة والطفل والرفاه الإجتماعي، واعتماد أحكام العمل الإيجابي في *خطة التنمية العاشرة* بهدف تعزيز دور المرأة في المناصب العامة. (أ. راي. رأي الخبراء. 2008)

كما أدّى التزام الحكومات بإجراء الإنتخابات الحرة والنزيهة إلى إصلاحات قانونية في العمليات والتشريعات الإنتخابية. بالتالي، أتاحت الإصلاحات هذه المزيد من الفرص للنساء للإنخراط في السياسة. على سبيل المثال، يخصّص قانون انتخاب الجمعية الوطنية في نيبال 50% من المقاعد التي يحتلها الأعضاء المنتخبين وفق نظام التمثيل النسبي إلى النساء. نتيجة هذا الإصلاح، فازت النساء بـ 32.87% من المقاعد في الجمعيّة خلال الإنتخابات في 10 نيسان/أبريل 2008. (أ. راي. رأي الخبراء. 2008)

التحديات:

تواجه المؤسسات الحكومية مصاعب في استخدام العاملين المؤهلين لوضع السياسات والتشريعات المراعية للجنسانية، لكنها أيضًا تعاني نقصًا في البيانات المصنفة حسب الجنس ونتائج البحوث المحدّثة. في دليل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان "تعميم مراعاة المنظور الجنساني عمليًا"، تُعتبر الأبحاث إحدى الخطوات العشر الأساسية لإضفاء المصداقية والفعالية والنجاعة على أي برنامج أو سياسة. (أ. نيمانيس. ص. 19) لسوء الحظ، يفتقر معظم بلدان جنوب شرق آسيا إلى الموارد المالية والبشرية الكافية لإجراء الأبحاث والتحاليل الشاملة التي من شأنها أن تكون مفيدةً في تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

وتواجه الحكومات تحدٍ آخر يتمثّل بإنفاذ القوانين المراعية للجنسانية وتطبيقها. إستنادًا إلى معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (UNRISD)، قد تُعزى هذه المصاعب إلى القيود في الميزانية، وضعف المساءلة ضمن المؤسسات السياسية والمجتمع حول شؤون الجنسانية، وضعف المؤسسات الحكومية إداريًا ومؤسسيًا في إدارة سياسة الجنسانية في المنطقة. (إصلاح نظام حيازة الأراضي والمساواة بين الجنسين. 2006. ص.1)

المجموعات النسائية والمنظمات غير الربحية

تدافع المنظمات غير الربحية، لا سيّما المجموعات والمنظمات النسائية غير الربحية، عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والتشريعات. أشارت السيّدة نيليا أغبون إلى أسباب عدّة تبرر التقدّم المحرز في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جنوب شرق آسيا ومنها

"عزيمة المجموعات النسائية التي عملت معًا في حملات المناصرة حول مواضيع محددة." (ن. أغبون. رأي الخبراء. 2008)

وخير مثال على حملات المناصرة هو عمل الحركات والمنظمات النسائية في الهند التي مارست الضغط فعليًا لاعتماد "قانون المقاعد المحجوزة" الذي يحجز 33% على الأقل من المقاعد في البرلمان والجمعية التشريعية إلى النساء. إلى ذلك، ساعدت المنظمات النسائية في المنطقة الوكالات الحكومية في صياغة دساتير جديدة تمنح المرأة المساواة في الحقوق مع الرجل، ونجحت في ممارسة الضغط في تعديل القوانين والسياسات. في تايلندا على سبيل المثال، مارست المجموعات النسائية الضغط لتحصل المرأة على حق الإحتفاظ بكنيتها

بعد الزواج، ولاعتماد الحصص في مجالس القرى لاتخاذ القرارات بشأن تخصيص الأموال من خلال مقترح بإنشاء صندوق للقرية من الحكومة. (تحدّي تطبيق التشريعات المراعية للجنسانية في آسيا الوسطى. 2005. ص. 67)

التحديات:

صحيحٌ أن المنظمات والمجموعات النسائية تؤدي دورًا أساسيًا في المناصرة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والتشريعات الوطنية، إلا أن مواردها محدودة جدًا ما يحدّ من أنشطتها وتأثيرها. وغالبًا ما تعجز عن تغطية نفقات نشر المواد التثقيفية، وإرسال العاملين إلى مختلف المناطق في حملات المناصرة، والمشاركة في الفعاليات والمؤتمرات الدولية، وغيرها. ومن شأن هذه الحواجز أن تقوّض المنظمات والمجموعات النسائية وقدرتها على التأثير على القرارات السياسية.

الخاتمة

بات تعميم مراعاة المنظور الجنساني أداةً أساسية في تعزيز القيم والمبادئ الديمقراطية في جنوب شرق آسيا. فالعملية هذه تُشرك الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات النسائية غير الربحية، وتتطلب مقاربةً شاملة لشؤون الجنسانية في المنطقة. ولا ريب في أن النساء قد حققن تقدمًا لافتًا في الحياة العامة والإجتماعية خلال العقد الماضي. على سبيل المثال، يشير مسحٌ أجراه الإتحاد البرلماني الدولي إلى ارتفاع عدد النساء في البرلمانات في آسيا من 13.2% إلى 17% بين 1995 و2008. (ج. بالينغتون. 2008. ص. 14) إلى ذلك، لم تكتفِ الحكومات بالتوقيع على الإتفاقيات الدولية الأساسية الهادفة إلى القضاء على التمييز ضد المرأة وإحقاق المساواة بين الجنسين في كافة مجالات الحياة، بل أطلقت أيضًا التغييرات في السياسات والقوانين في بلدانها. أصبحت عندها القوانين والأنظمة المراعية للجنسانية جزءًا من عمليات الإصلاح الديمقراطي الجارية في المنطقة. ولم يكن هذا التقدم ليتحقق لولا دعم المجموعات والمنظمات النسائية الصلب ومناصرتها في المنطقة، حيث ازداد عددها بشكلٍ لافت في خلال السنوات الماضية.

المراجع

1. نيليا أغبون. تجربة الفيليبين. رأي الخبراء. 2008.

Agbon, Nelia. The Philippines Experience. Expert Opinion. 2008
http://www.iknowpolitics.org/en/node/6188

2. جولي بالينغتون، *المساواة في السياسة: مسح حول النساء والرجال في البرلمانات*، الإتحاد البرلماني الدولي. 2008.

Ballington, Julie. Equality in Politics: Survey of Women and Men in Parliaments. Inter- Parliamentary Union (IPU). 2008. http://www.iknowpolitics.org/en/node/5415

3. المساواة بين الجنسين في شرق آسيا: التقدّم المحرز وتحديات النمو الإقتصادي والتغيير السياسي. (ينصح بقراءة: ص.67-71). البنك الدولي. 2005.

Gender Equality in East Asia: Progress, and the Challenges of Economic Growth and Political Change. (Recommended: pp. 67-71). World Bank. 2005.
http://siteresources.worldbank.org/INTEAPHALFYEARLYUPDATE/Resources/genderequality.pdf

4. تعميم مراعاة المنظور الجنساني عمليًا. المفوضية الأوروبية.

Gender Mainstreaming into Practice. European Commission.
http://ec.europa.eu/employment_social/gender_equality/gender_mainstreaming/general_overview_en.html

5. بيان مشترك صادر عن الإجتماع رفيع المستوى لرابطة أمم جنوب شرق آسيا حول الممارسات الفضلى في رفع التقارير حول اتفاقية السيداو ومتابعة تطبيقها. رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN). 2008.

Joint Statement of the ASEAN High-Level Meeting on Good Practices in CEDAW Reporting and Follow-up. Association of South-East Asian Nations (ASEAN). 2008.
http://www.aseansec.org/21309.htm

6. إصلاح نظام حيازة الأراضي والمساواة بين الجنسين. معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (UNRISD). 2006.

Land Tenure Reform and Gender Equality. United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD). 2006.
http://www.unrisd.org/80256B3C005BCCF9/(search)/64FF792CAE6DF527C1257108003F59AA?Opendocument&highlight=2,land,tenure,reform,gender,equality&fromsearch=yes&query=Land+Tenure+Reform+and+Gender+Equality

7. قائمة القوانين/مشاريع القوانين حول المساواة ومكافحة العنف المنزلي والإتجار وتعزيز المشاركة السياسية في جنوب آسيا. صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM). 2008.

List of Laws/Draft Laws on Gender Equality, Anti-Domestic Violence, Anti-Trafficking and Political Participation in South Asia. United Nations Development Fund for Women (UNIFEM). 2008.
http://www.iknowpolitics.org/en/node/5880

8. قائمة بالدول التي صادقت على اتفاقيات الأمم المتحدة (جنوب شرق آسيا). الأمم المتحدة. 2007.

List of UN Ratifications by Country (Southeast Asia). United Nations. 2007.
www.un.or.th/ohchr/countries/ratifications.doc

9. أستريدا نايمانيس. دليل تعميم مراعاة المنظور الجنساني عمليًا. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

Neimanis, Astrida. Gender Mainstreaming in Practice: A Handbook. United Nations Development Programme (UNDP). http://www.undp.org/women/docs/RBEC_GM_manual.pdf

10. القانون الجديد حول المساواة بين الجنسين من شأنه أن يحسن النظام القضائي في فييتنام. شعبة الإعلام في الأمم المتحدة. 2007.

New Law on Gender Equality Will Greatly Improve Viet Nam's Legal Regime. United Nations Public Information Division. 2007. http://www.un.org/News/Press/docs/2007/wom1593.doc.htm

11. تطبيق تعميم مراعاة المنظور الجنساني. شعبة القضايا الاجتماعية المستجدة (ESID). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (UNESCAP). 2003.

Putting Gender Mainstreaming into Practice. Emerging Social Issues Division (ESID), UNESCAP. 2003. http://www.unescap.org/publications/detail.asp?id=843

12. أناميكا راي. تجربة نيبال. رأي الخبراء. 2008.

Rai, Anamika. The Nepal Experience. Expert Opinion. 2008. http://www.iknowpolitics.org/en/node/6191

13. دليل الموارد لمجموعات الجنسانية. شعبة النهوض بالمرأة ضمن الأمم المتحدة (UN-DAW)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA). 2005.

Resource Guide for Gender Theme Groups. United Nations Division for the Advancement of Women (DAW), the United Nations Children's Fund (UNICEF), the United Nations Development Programme (UNDP), the United Nations Development Fund for Women (UNIFEM), and the United Nations Population Fund (UNFPA). 2005. http://www.iknowpolitics.org/en/node/5764

14. ماناف سادشيفا وفريق صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في بانكوك (UNIFEM). *(شوكو ايشيكاوا، كبانين لابتاويسات، ريرتانا رانغسيتبول، أمارسانا داريسورين، باتارابورن تيراتام)*. رأي الخبراء. 2008.

Sadcheva, Manav and UNIFEM Bangkok Team (*Shoko Ishikawa, Ccpannin Llaptaweesath, Ryratana Rangsitpol, Amarsanaa Darisuren, Patharaporn Theeratham*). Expert Opinion. 2008. http://www.iknowpolitics.org/en/node/5880

15. تعزيز مشاركة المرأة في السياسة في أندونيسيا. (يوصى بقراءة: الفصل 2). المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الإنتخابية (International IDEA). 2002.

Strengthening Women's Political Participation in Indonesia (Recommended: Chapter II). International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA). 2002. http://www.iknowpolitics.org/en/node/205

16. تحدّي تطبيق التشريعات المراعية للمنظور الجنساني في آسيا الوسطى. البنك الدولي. 2005.

The Challenge of Implementing Gender Responsive Legislation in Central Asia. World Bank. 2005. http://www.iknowpolitics.org/en/node/1750

17. دور اللجان البرلمانية في تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتعزيز مكانة المرأة. الإتحاد البرلماني الدولي. 2007.

The Role of Parliamentary Committees in Mainstreaming Gender and Promoting the Status of Women. Inter-Parliamentary Union (IPU). 2007. http://www.iknowpolitics.org/en/node/542

18. جوري فيشيت-فاداكان، كيتكاندا جاتورونغاشوكي، بامورنرات تانسانغانوونغ، هاكان بيوركمان. حقّ النساء بإسماع أصواتهن في السياسة في تايلندا. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومؤسسة النساء من أجل التنمية الديمقراطية (WDDF). 2006.

Vichit-Vadakan, Juree; Jaturongachoke, Ketkanda;, Tansanganwong, Pamornrat; and Björkman, Håkan. Women's Rights to a Political Voice in Thailand. United Nations Development Programme (UNDP) and Women for Democratic Development Foundation (WDDF). 2006.
http://www.iknowpolitics.org/en/node/129